حركات الاحتجاج العربية وتداعياتها على العراق

أ. م. د.عامر هاشم عواد
مركز الدراسات الدولية
أ.م. د.خضر عباس عطوان
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

طرحت حركات الاحتجاج العربية التي اندلعت، ظاهرة غريبة في المنطقة، الا وهي انتقالها بين الدول والمجتمعات والشعوب العربية، على نحو اسفرت عن سقوط اقوى الانظمة التقليدية–البوليسية شراسة الا وهما نظامي الحكم في مصر وتونس، ثم سقط بعدهما نظام الحكم في ليبيا وتغير سلميا نظيره في اليمن، وبقي متعلقا بشعرة معاوية نظام الحكم في سوريا.
وفي العام ٢٠١١ حدثت في العراق بعض المظاهرات الاحتجاجية على سياسات حكومية، ثم حدثت في مستهل العام ٢٠١٣ مظاهرات وعصيان مدني في بعض مدن العراق، ورغم ان المظاهرات لا تخلوا من جوانب طائفية غلبت احتياجات المواطنين من عمل وخدمات ومعيشة الا ان تلك التظاهرات ظاهرة تستحق البحث فيها وفي مسبباتها ومقدار تاثير البيئة العربية عليها.

ولمناقشة قضية الاحتجاجات العربية وتاثيراتها تجاه العراق، فانه لدينا منطقيا ترتيب من عدة خطوات يمكنه ان يوصلنا الى الفكرة التي نتوخى ايصالها، وهذا الترتيب هو الاتي:
–ماالذي نقصده بحركات الاحتجاج، التي حدثت بالمنطقة العربية؟ وهل وقعت نتيجة احداث ومسببات داخلية ام وقعت بفعل توجيه خارجي؟
–وهل اوضاع المنطقة العربية مترابطة لكي تشهد الاحداث اتجاها نحو اسقاط الانظمة السياسية بشكل تتابعي؟
–وهل يعد العراق دولة ديمقراطية؟ وهل ديمقراطيته التي فرضت من الخارج – الخارج الذي يحث المنطقة العربية على التغيير– غير مقتنع بها؟ وهل ديمقراطية العراق رصينة على نحو تقلل احتمالات تعرض العراق لهزات قاتلة على غرار ما حصل في سوريا؟

وما تقدم يفرض تقديم رؤية عن حجم الترابط بين البيئتين العربية والدولية، ثم نبين مقدار ما تتعرض له المنطقة العربية مجتمعة من وجود مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية مركبة: ازمة المشاركة وازمة الشرعية، وازمة الهوية،.. ثم نبين كيف ان الخارج حرك الداخل، وكيف استجاب الداخل لتوجيه الخارج، ثم نبين كيف ان العراق يتجه ليخلق ذات الازمات الموجودة في المنطقة العربية جراء سياسات يتباين الاطراف المسببة لها في مقاصدها، ثم نبين اوجه تاثير ما يجري عربيا على الوضع السياسي في العراق.

اولا، الترابط بين البيئتين العربية والدولية:

منذ خروج قوات الاحتلال الاوروبية من الارض العربية منتصف القرن الماضي وما بعده، استطاعت القوى الكبرى ابقاء المنطقة العربية تابعة لارادة القوى الكبرى، من خلال:

–تيسير وصول حكام محددين للسلطة، ناقصي الشرعية في تولي الحكم، فاعتمدوا على الغرب ليبقوا في مناصبهم، وبنوا امبراطوريات ضخمة من اجهزة الحماية والتامين لا ضد الاعداء الخارجيين بقدر ما كانت موجهة ضد اعداء شكل نظام الحكم الداخليين

–عدم الاسهام في تنمية هذه الدول (شعوبا ومجتمعات وافراد) مما يجعلهم معتمدين وتابعين لارادة الغرب

–خلق اجواء من عدم الاستقرار الاقليمي، اما جراء وجود اقليات غير مندمجة او بسبب مشاكل حدود او اذكاء عوامل الصراع الاقليمي،.. وكلها تجعل دول المنطقة في محل طلب الحماية او الدعم الدائم من الدول الغربية

–اما المواطن، العربي، فانه غلب على امره مع انظمته، تحت قوة الحماية التي تتمتع بها تلك الانظمة، فتثقف على: الانطواء والانعزال والدعاء والتقرب من الخالق، او الارتباط بواحد من حلقات النظام السياسي لضمان مستوى من العيش مضمون، او الهجرة الى عالم الغرب حيث الفرص الممكنة

–كما ان الغرب اعتمد طريقة اخرى لاستمرار ربط العرب به، وهي من خلال دعم عمليات تثقيف متواصلة للمواطن العربي على الارتباط بالغرب، ومنها ان اغلب التعليم العالي مرتبط بالغرب مناهج ولغة وبعثات، كما ان اغلب البعثات العسكرية تتلقى تعليمها بالغرب، واغلب الاقتصاديين يجدون فرصتهم في التعامل مع الغرب، والاموال التي تنهب من المجتمعات العربية تودع في الغرب

وفقا لاعلاه، فان هناك ارتباطات عدة بين العرب دولا ومجتمعات وافراد بالغرب، او بالبيئة الدولية عامة

ثانيا، ازمات المنطقة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

وتعاني المنطقة العربية من جهة اخرى من ازمات بنيوية لم تستطع المجتمعات العربية، ولم ترغب انظمة الحكم بايجاد حل لها، ومنها:

–ازمة الشرعية: فما بني من انظمة حكم استمد مشروعيته اما من الطابع الثوري بالانقلابات العسكرية، او تستر تحت دعاوى انتماءات عائلية ومذهبية محددة، ولم يكن هناك مجال لوصول نظام حكم يحضى بشرعية انما غلبت انظمة الحكم من وضعها بالترهيب (القسوة البالغة ضد المعرضين) او الترغيب (منح امتيازات او ضمان البقاء على قيد الحياة) للداعمين لنظام الحكم او غير المعارضين له

–ازمة المشاركة السياسية: وطالما ان الشرعية كانت غائبة، فلجأت انظمة الحكم الى عدم الاعتراف بالمشاركة الحقيقية في الشان العام، ونفذت بدله مشاركة صورية، فكانت الاحزاب صورية والبرلمانات صورية، وقلل عدد المواطنين الفعليين الى مستويات قليلة جدا وبعضها كانت قابلة للاحتساب البسيط.

–ازمة االتنمية: ونتيجة للازمتين اعلاه، اتجهت انظمة الحكم الى اعادة توزيع الموارد ضمن صيغ تكفل بقاء انظمة الحكم وليس تحقيق تنمية فحرفت مسارات التنمية وكانت مشوهة، واتجهت اغلب الموارد لدعم المؤسسات العسكرية والامنية الضخمة جدا، او لاثراء الطبقة الحاكمة ولتوزيع منافع على الاتباع.

–ازمة الهوية: ونتيجة لما تقدم، عانى المواطنون غير المنتمين لهوية النظام من ازمة هوية، فهم يشعرون بوجودهم في اطار نظام حكم يعرف الدولة ضمن اتجاهات محددة لا يتفقون معها، ومع ذلك لا يستطيعون الاعتراض عليها بسبب قوة المؤسسات الامنية والعسكرية ومساندة الغرب لهم، حتى انطوى اغلب العرب عن دولهم الى مجرد اعداد لا حول لها ولا قوة.

هكذا كان حال العرب حتى العام ٢٠٠٣، وهو تاريخ تدخل الولايات المتحدة في المنطقة لتسقط احد اعتدى انظمة التسلط والقهر، لا لانها ارادت تخليص العراقيين والعرب منه انما لان مصالحها اقتضت ذلك.

ثم طرحت في حزيران بداية مشروع للاصلاح من وجهة نظرها مفاده وجوب اتجاه انظمة الحكم والمجتمعات العربية لاربعة اصلاحات:

-اصلاح اقتصادي والاتجاه به نحو الخصخصة والليبرالية

-اصلاح سياسي، واعتماد التداول على الحكم

-اصلاح تعليمي، ونبذ التعيم الديني

-والدعوة الى اطلاق حرية المرأة وتمكينها

ولما كانت انظمة الحكم ستجد نفسها في مازق العيش خارج تاريخ ما اعتادت عليه، رفضت هذه الدعوات واتجهت الى اطلاق مبادرات للاصلاح داخلية، فاتجهت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ الى اطلاق الفوضى الخلاقة، بمعنى ان تتجه الى دعم كل القوى في المجتمعات العربية لتتصارع ثم ليصعد الاقوى من بينها، وتتعامل معه الولايات امتحدة باعتباره ممثل ارادة مجتمعه، او هو بحكم ذلك.

ولكن، ما اعاق اتمام ذلك الاتجاه بسرعة، هو تطور الاوضاع في العراق الى تحميل الولايات المتحدة التحامات كبيرة وخسائر، فتراجعت عنه مرحليا، حتى تمكنت من ضبط سيطرتها على العراق بحكم ترتيب البيئة العراقية والمحيطة بها.

ثالثا، مجالات تحريك الخارج للداخل، ومجالات استجابة الداخل لتوجيه الخارج:

ان البيئة الداخلية فقدت الامل بتحريك اوضاعها استنادا الى مؤشرات متعلقة باستجابة انظمة الحكم التلقائية، سواء المتعلق منها بتغيير اوضاع الشرعية او توسيع مجالات المشاركة او تغيير هوية الدولة لتناسب تطلعات وتوجهات الداخل، او تحسين مستويات المعيشة.

وطالما ان انظمة المنطقة هي صنيعة الغرب او تحت حمايته، لهذا لم يأس المواطنون عليها او على هدمها، فهي لا تمثلهم بشيء بقدر ما هي مجموعة طبقية انتهازية، وهذا هو بحد ذاته مثل المجال الابرز لاستجابة الداخل لتحركات الخارج لتغيير ما موجود في المنطقة العربية، فالولايات المتحدة وحلفائها اردوا تغيير البيئة العربية لتكون اكثر انقيادا لتوجهاتها، ولكي تضرب العربي بالعربي ليزداد الانقسام والضعف، ومن ثم تكون هي المتسيد، في حين نظر العربي الى ان الانقسام قابل للمعالجة قياسا الى مشكلة اكبر وهي ان انظمة الحكم هي قيد اكبر من الاحتلال، وهي تضحي بحريته وهويته وضمانته بالعيش السوي، قياسا الى مجموعة منتفعين في الحكم او بالقرب منه، فاتجهت جموع العرب الى قبول تدريجي لطروحات التغيير، فبعد ان كانت عملية التغيير في العراق خارجية كانت في مصر وتونس داخلية، بعد ان رفع الغرب يده من نظامي الحكم فيهما، وحيد العسكر نفسه في خطوة غير مسبوقة، ليكون انفاق الانظمة الحاكمة الامني عبثي، ثم

جاءت حادثة ليبيا ليدعوا الغرب الشعب للتغيير فتعامل نظام الحكم بوحشية ساعدت على توسيع دائرة رفض نظام الحكم كون الشعب ايقن ان الغاية هو نظام الحكم وليس الشعب او الدولة.

ثم جاءت حادثة اليمن، ليتم التفاوض بين الداخل والخارج بضمانات البيئة الاقليمية ليستبدل نظام الحكم سلميا، ثم جاءت حادثة البحرين ليكبح الغرب تطلعات البيئة الاقليمية بالتوسع من خلال اثارة الشعب ضد نظام الحكم ليتم ابقاء نظام الحكم، ثم جاءت احداث سوريا، لتتصارع البيئة الاقليمية على بقاء نظام الحكم، وتتوازن الارادات الدولية على بقاء/ خروج نظام الحكم، وليترك الشعب اسير صراع داخلي/اقليمي لمدة تزيد على سنتين.

المهم، ان الداخل ليس امامه من مفر الا الاستجابة الى ضغط وتوجهات البيئة الدولية، كون الحكم معني ببقاءه وليس ببقاء الدولة والشعب.

رابعا، ازمات العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

والعراق لم يكن غريبا عما حصل في المنطقة العربية من انتقاص للحقوق قبل نيسان ٢٠٠٣، الا انه بعدها ونتيجة للتدخل الامريكي، اعطي للعراقيين حرية في الاختيار بين اشكال انظمة الحكم والدول التي يرغبون العيش في ظلها، فاختاروا من بينها شكلا برلمانيا فدراليا، واختاروا من يريدون ان يحكمهم، وبالطبع في ظرف حشد اقليمي وداخلي، لم يكن العراقيون بحسب البعض قادرين على التمييز بين الصائب والخاطئ فيه، فصاغوا نظام حكم فيه من التشوهات ما فيه، والاهم ان العراقيين لم يستطيعوا اختيار الانسب بسبب تركيز معظمهم على اختيار الانتماءات وليس المشروع السياسي، فعانوا من اوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية فاقت ما سبق نيسان ٢٠٠٣ قسوة، لكن ذلك تم بارادتهم، فالمشاركة السياسية صارت ضعيفة نسبيا رغم ان نظام الحكم برلماني، كون النظام وقف تحت اعتبارات المحاصصة والتوافقية، وشرعية الحكم اهتزت نسبيا بسبب كون الرافضين له كانوا تحت تركيز انهاء اعمال الاحتلال وليس الاهتمام بوضع نظام حكم او هوية للدولة فوجدوا نظام حكم وهوية لا تمثلهم، والموارد صارت تسرق بمعدلات انتهت اغلب المنظمات الدولية للقول ان العراق اصبح افسد بقعة على الارض، فمن نحو ٦٥٠ مليار دولار قبضها العراق رسميا من مبيعات نفطه خلال الممدة بين ٢٠٠٤– ٢٠١٢ لا يوجد عائد للتنميةعلى الارض، بل تدنى المستوى المعاشي في العراق، واتجه المجتمع للانقسام بمعدلات لم تكن موجودة قبل ٢٠٠٣، وصار العراق كدولة في طريقه للتقسيم.

خامسا، اوجه تاثير ما يجري عربيا على الوضع السياسي في العراق:

ان العراق محاط بثلاث بيئات: عربية، واقليمية، والولايات المتحدة، وبينما تذهب ارادة الولايات المتحدة الى تسريع وتيرة تفكيك العراق تنفيذا لمشروع الشرق الاوسط الكبير، فان البيئة الاقليمية ممثلة بايران تجد فيما حصل من تغيير في العراق ضالتها في الحصول على العراق نفوذا ومصالحا من غير حرب، وانما بارادة االولايات المتحدة واحتياجها للعراق وبارادة العراقيين ذاتهم الذين انقسموا بين من حارب الولايات المتحدة كمحتل وبين من فاوضها لمصلحته او بالنيابة مقابل عدم خلق عدو للقوات الامريكية.

اما العرب، فانهم كانوا تائهين بين قبول تغيير النظام في اذار ٢٠٠٣ وبين ادراكهم ان التغيير سينال منهم ايضا، فاتجه اغلبهم وتحديدا سوريا الى تسريع وتيرة عدم استقرار العراق، فصار العراق محطة لتاجيل مشروع الشرق الاوسط الكبير مرحليا، لكنه بعد العام ٢٠١٠ اقتنع العرب ان نظام الحكم في العراق واقعة موجودة، ووانه محسوب لغيرهم اكثر مما هو محسوب عليهم، الا انه نظام هش، فيه مشاكل في الهوية، والمشاركة السياسية فيه ضعيفة، والتنمية فيه غائبة، وجيوش العاطلين تتزايد وموجات الفقر والحرمان تتسع، حتى صار العراق يعاني من الآم داخلية تتزايد معها عدم قدرته على ضبط اوضاعه، واضعف القانون وصار تطبيقه محل جدل ومثار تساؤلات من مكونات، وسيس القضاء تحت شهادات منظمات دولية حتى صار لا يعتد بامره، وتم ذلك في ظرف انقسم العراق الى الاقسام الاتية:

-الحكومة المركزية.

-قوى شيعية واسعة محرومة، يتم اللجوء اليها عبر الحقن الطائفي.

-العرب السنة المعزولين عن الحكم والثروة.

-الاكراد المنعزلين بحقهم والمتجهين الى بناء دولتهم المؤجلة.

-الاقليات التي تركت العراق واقعيا او صراحة.

وهنا، كانت حركات الاحتجاج العربية تحت الدعم الدولي تطالب بتصحيح مسار الدولة والسياسة، واستخدمت فيها بعض الدول ومنها قطر، ووسائل اعلام مهمة اخرى، ومنظمات مجتمع مدني، وضمن هذه الاجواء ، وقع العراقيون المعزولين تحت قناعة ان ما يجري في المنطقة ربما يكون فرصة لتصحيح مسار الدولة والسياسة، الا ان المشكلة هي ان الولايات المتحدة هي من صممت شكل الدولة والسياسة في عراق ما بعد نيسان ٢٠٠٣، وان البيئة الاقليمية (ايران) تتغذى على خيار ان العراق هو بديل سوريا ما بعد بشار

الاسد في المنطقة، فوقع في العراق المحضور: كون نظام الحكم شرعيته من شرعية مشاريع اعدت في الخارج لكنها نفذت في الداخل وصبغت بصبغة شعبية، واصبح بقاءه مرهون بنظام محاصصة وتوافقية، الا انه نفذت سياسات اصبحت محل رفض بسبب ماقيل من انها سياسات العزل ضد مجموعات من ابناءه، وسعت السلطات الى تحييد المحرومين من ابناء جلدتهم مرحليا تحت دعاوى التستر بالانتماءات الطائفية، لكن الى متى؟ فاليوم مستويات المعيشة هي الاساس وليس الانتماءات الاولية على اهميتها، ولا نستبعد ان بقيت الامور على حالها ان تنجرف جموع المحرومين الى جموع المعزولين فيكون نظام الحكم فاقدا لكل شرعية على نحو اسوء مما كان قبل نيسان ٢٠٠٣.